تباينت المعلومات، أمس الخميس، حول إطلاق صاروخ من سورية وسقوطه في صحراء النقب، جنوبي فلسطين المحتلة، حيث يقع المفاعل النووي الإسرائيلي ديمونا، بينما عمدت إيران إلى التلميح بأنها هي التي تقف وراء هذا الفعل، فيما اعتبرت صحف اسرائيلية الامر «تطوراً خطيراً»

صاروخ طائش من سورية قرب ديمونا

خلاصات إسرائيلية وأميركية بأن مكان سقوطه غير مقصود

عدنان أحمد، صالح النعامي
طهران ـ صابر غل عنبري

تعددت الروايات والتحليلات، أمس الخميس، حول حقيقة الصاروخ الذي انطلق من سورية وسقط في صحراء النقب حيث يقع المفاعل النووي الإسرائيلي ديمونا. ووصف جيش الاحتلال الإسرائيلي الصاروخ بأنه «طائش»، على الرغم من أن قوات الاحتلال ردت عليه بقصف قاعدة للدفاع الجوي تابعة للنظام السوري في منطقة الضمير، شرقي العاصمة السورية دمشق، موقعة خسائر في صفوف قوات النظام. كذلك خلص قائد القيادة المركزية الأميركية الجنرال كينث ماكينزي إلى أن الصاروخ لا يبدو متعمداً ويظهر عدم كفاءة الجانب السوري، فيما حاولت إيران توظيف الحادث والتلميح على نحو غير مباشر إلى أنها تقف وراء إطلاق الصاروخ. وربطت بعض التحليلات التي تبنت وجهة النظر هذه بأن الخطوة قد تكون رداً على الهجوم على منشأة نطنز النووية الإيرانية في 11 إبريل/ نيسان الحالي، والذي اتهمت طهران إسرائيل بالوقوف خلفه. وهو ما ذهبت إليه بعض الصحف الإسرائيلية، التي قرأت في إطلاق الصاروخ رسالة إيرانية، معتبرة أن سقوطه قرب مفاعل ديمونا «تطور خطير». وأعلن جيش الاحتلال الإسرائيلي أنه نفّذ، فجر أمس الخميس، ضربات داخل سورية بعد سقوط صاروخ أطلق من الأراضي السورية في صحراء النقب. وقال الجيش الإسرائيلي، في بيان مقتضب، «رصدت قوات جيش الدفاع إطلاق صاروخ أرض جو من داخل سورية باتجاه الأراضي الإسرائيلية سقط في منطقة النقب». وأضاف أن الجيش ضرب «رداً على ذلك» «البطارية التي أطلق منها الصاروخ وبطاريات صواريخ أرض جو أخرى داخل الأراضي السورية».

من جهتها، قالت وكالة أنباء النظام السوري «سانا» إن القصف الإسرائيلي استهدف نقاطاً في محيط دمشق، مشيرة إلى جرح أربعة جنود. ونقلت الوكالة عن مصدر عسكري قوله «تصدّت وسائط دفاعنا الجوي لصواريخ العدوان وأسقطت معظمها». ولم تتطرق وسائل إعلام النظام إلى الجهة التي أطلقت الصاروخ الذي سقط في منطقة النقب. من جهته، أفاد المرصد السوري لحقوق الإنسان بمقتل ضابط في قوات النظام برتبة ملازم أول وإصابة ثلاثة عناصر آخرين من قوات النظام بجروح خطيرة جراء القصف الإسرائيلي الذي طاول «قاعدة للدفاع الجوي في منطقة الضمير، شرق العاصمة السورية»، مشيراً إلى «تدمير بطاريات للدفاع الجوي».

وكان الجيش الإسرائيلي قد أفاد في وقت سابق من ليل الأربعاء الخميس، بإطلاق صفارات الإنذار قرب قرية أبو قرينات، على مسافة بضعة كيلومترات من مفاعل ديمونا النووي. وأكد مصدر عسكري إسرائيلي لوكالة «فرانس برس» عدم وقوع إصابات أو أضرار نتيجة الصاروخ الذي «سقط في منطقة مفتوحة». وفي توضيح لاحق لجيش الاحتلال، ظهر أمس، قال «إن التحقيق الأولي في الحادث المتعلق بإطلاق صاروخ أرض - جو من سورية على الأراضي الإسرائيلية يشير إلى عدم حدوث اعتراض فعلي». ووفق الرواية الإسرائيلية هذه، فإن صاروخ أرض - جو أطلق من سورية وتجاوز هدفه وانزلق نحو إسرائيل، ولم يطلق ليستهدف منطقة معينة، في محاولة، كما يبدو، لتحجيم الموضوع الذي أثار انتقادات من شخصيات ووسائل إعلام داخل إسرائيل لفشل منظومة الدفاع الجوي الإسرائيلي في اعتراض الصاروخ. وذكرت صحيفة «جيروزاليم بوست» أن جيش الاحتلال نشّط أنظمة دفاعه الجوي في محاولة لاعتراض الصاروخ، لكن المحاولة باءت بالفشل.

وقال رئيس حزب «إسرائيل بيتنا» أفيغدور ليبرمان، في تعليق على إطلاق الصاروخ من سورية، إن «قوة الردع سحقت، وبنيامين نتنياهو غفا في نوبة الحراسة، لأنه مشغول بمسائله الشخصية»، وفق موقع صحيفة «معاريف».

من جهته، قال نائب القائد العام للجرس الثوري الإيراني، العميد محمد رضا نقدي، إن «من يرتكب العمل الشرير عليه أن ينتظر ارتداده عليه». وأضاف نقدي، في تصريح للتلفزيون الإيراني، أمس، أن «الصهاينة حاولوا التعتيم على الأحداث التي وقعت في فلسطين المحتلة، لكن لم يكن ذلك ممكناً لشدة الانفجارات ودويها، حيث سمعها وشاهدها الآلاف». وأكد القائد العسكري الإيراني أن هذه الأحداث «تبقى صغيرة مقارنة مع الوضع المعقد الذي يواجه الكيان الصهيوني».

وعلى الصعيد نفسه، ذكرت وسائل إعلام إيرانية، أمس، أن الصاروخ «إيراني الصنع من طراز فاتح 110». وقال موقع «جهان نيوز» المحافظ إن الصاروخ من طراز «الصواريخ الدقيقة»، وإطلاقه يعني أنه كان «يمكن استهداف الهدف»، أي مفاعل ديمونا. وتفاعلت وسائل إعلام إيرانية غير رسمية على نطاق واسع مع ما ذكره موقع «رجا نيوز»، وأشارت إلى أن «ما جرى قرب مفاعل ديمونا رسالة لإسرائيل بأن مناطقها الحساسة ليست محصنة».

وفي الإطار ذاته، رأت وسائل إعلام إسرائيلية أنّ سقوط الصاروخ بالقرب من ديمونا في صحراء النقب، يعد «تحولاً خطيراً» على صعيد الصراع بين إسرائيل وإيران. وقالت صحيفة «غلوبس»، أمس، إنه حتى لو كان ما صدر عن جيش الاحتلال بأنّ الصاروخ سقط في محيط ديمونا بشكل غير مقصود صحيحاً، فإنّ هذا التطور «يخطر ويشي بطابع التصعيد الذي تشهده المواجهة الإيرانية الإسرائيلية السورية». وحسب الصحيفة، فإنّ لإيران دافعاً كبيراً للمسّ بإسرائيل، بوصفها عدوها الأساس والقوي، لافتة إلى أنّ هذا الدافع تفاقم أخيراً في أعقاب الهجوم الذي استهدف منشأة نطنز، واغتيال عالم الذرة الإيراني محسن فخري زادة.

أما صحيفة «جيروزاليم بوست»، فقد اعتبرت أن سماع صفارات الإنذار في ديمونا وأصوات الانفجارات وسط إسرائيل «تجسد كل المخاوف التي تقلق الإسرائيليين». من ناحيتها، اعتبرت صحيفة «يديعوت أحرنوت» أنّ حادثة أمس «تدل على مدى حساسية الأوضاع على الجبهة الإيرانية الإسرائيلية».

في هذه الأثناء، نقلت وكالة «رويترز» عن مصادر مخابرات غربية وإقليمية قولها إن إسرائيل وسّعت بشدة ضرباتها الجوية على ما تشتبه بأنها مراكز إيرانية لإنتاج الصواريخ والأسلحة في سورية لصد ما ترى أنه تمدد عسكري مستتر من جانب إيران على المستوى الإقليمي. وقالت مصادر في أجهزة مخابرات إسرائيلية وغربية ومنشقون سوريون عن النظام، للوكالة، إن «إيران تعمل على الاستفادة من تحالفها القديم مع سورية بنقل عناصر من صناعة الصواريخ والأسلحة المتقدمة لديها إلى مجمعات أقيمت سلفاً تحت الأرض وذلك لتطوير ترسانة أسلحة متطورة يصل مداها إلى المراكز العمرانية الإسرائيلية».

انتقادات داخل إسرائيل بعد فشل منظومة الدفاع الجوي

نقدي: من يرتكب العمل الشرير عليه أن ينتظر ارتداده عليه

جنديات إسرائيليات يتفحصن شظايا الصاروخ (أحمد غرابلي/ فرانس برس)

للحديث تتمة...

اللاجئون السوريون والانتخابات

ناصر السهلي

في عام 2012، بعد تعديل الدستور، وإلغاء المادة الثامنة منه نظرياً، والتي تفيد بأنّ حزب «البعث هو القائد للدولة والمجتمع» في سورية، وتحديد حق الترشح للرئاسة بدورتين (انتخابات 2014 غير محسوبة)، خرج مقربون من رجل الأمن والسفير السابق في الأردن، الراحل بهجت سليمان، يطمئنون بعضهم: «عند انتهاء دورات الرئيس بشار، يكون الشاب حافظ جاهزاً للرئاسة». وبغض النظر عن صحة أو زيف تقديم بشار ابنه حافظ لضيوفه كـ«ولي العهد»، فلا شيء مستبعداً لناحية تكرار تعديل الدستور على مقاس الوريث. فعلى مدى 50 سنة، عمل «البعث القائد»، على الطريقة الكورية الشمالية، لتحويل الوراثة إلى ثقافة، بحيث تقطف رؤوس من يشكك في أبدية حكم آل الأسد.

وثمة ثابت في يوميات السوريين، منذ ما قبل ثورة 2011، عن حرفة ترسيخ فكرة «المملكة الأسدية»، بملصقات وصور على الجدران ونوافذ السيارات والحافلات التي تمجّد السلالة الحاكمة مثل: «حافظ الخالد»، و«باسل القدوة» و«بشار الأمل»، أو صورة الثلاثي التي تقول «هكذا تنظر الأسود».

واقعياً، لم تتخل «المملكة الأسدية» عن البعث كعقائد. لكن سورية تغيّرت، بالدمار وتهجير نصف السكان، واستدعاء رسمي لاحتلالات متعددة، وتفشي أقطاعيات أمراء الحرب، وكومبرادورية (طبقة البرجوازية) مستعدة لتقديم كل الخدمات حفاظاً على غنائمها التي نهبتها من السوريين. لكن، ما لم يتغيّر في الكوميديا السوداء، هو دعوة «الإخوة المواطنين إلى ممارسة حقهم الدستوري»، مع لزوم مسرحية «منافسين لسيادته». بالتأكيد، يعلم رعاة الأسد فصول المسرحية. وعلى الرغم من ذلك، تمضي الوقاحة السياسية نحو دعوة اللاجئين الفارين من براميل النظام وبطشه، إلى «انتخاب سيادة الرئيس» في 20 مايو/أيار المقبل. وبحسب معلومات لـ«العربي الجديد»، فإنّ مشهد «متلازمة استوكهولم» (ارتباط الضحايا بمرتكب الانتهاكات بحقهم) من باريس وبرلين إلى كوبنهاغن واستوكهولم، يثير اهتماماً صحافياً وسياسياً. إذ يُتابع عن كثب من يفترض أنهم لجأوا هرباً من الأسد، وما إذا كانوا سينتخبونه في أوروبا. ليس ذلك فحسب، فثمة ناشطون سوريون، يطلقون حملة توعية وتحذير من الانعكاسات الخطيرة على أوضاع الأغلبية الساحقة، حال ساهم البعض في مسرحية «انتخاب السيد الرئيس».

الاتفاق النووي: تصورات أميركية لرفع العقوبات

دخلت المفاوضات الأميركية الإيرانية غير المباشرة حول العودة إلى الاتفاق النووي في تفاصيل أكثر حول العقوبات التي يمكن رفعها

في الوقت الذي تأخذ فيه الولايات المتحدة وإيران وباقي أطراف الاتفاق النووي استراحة من المحادثات غير المباشرة في فيينا الهادفة إلى إحياء الاتفاق، والتي تستأنف بداية الأسبوع المقبل بعد مناقشة الوفود التطورات مع حكوماتهم، بدأت بعض التصورات الأميركية تتكشف حول كيفية العودة إلى الاتفاق، وذلك من خلال إطلاع طهران على أمثلة عن عقوبات يمكن رفعها من دون أن يعني ذلك إنهاء الخلافات القائمة.

وقال مسؤول رفيع المستوى في وزارة الخارجية الأميركية لوكالة «رويترز» أمس، إن خلافات كبيرة لا تزال قائمة مع إيران بشأن كيفية استئناف الطرفين الالتزام بالاتفاق النووي المبرم عام 2015 رغم تحقيق بعض التقدم في المباحثات الجارية في فيينا.

وجاء ذلك بعدما أفاد مسؤول أميركي رفيع المستوى، أول من أمس الأربعاء، بأنّ بلاده أطلعت إيران على تفاصيل بشأن العقوبات التي هي على استعداد لرفعها في إطار العودة إلى الاتفاق النووي. وقال المسؤول الأميركي حول المحادثات الأخيرة التي يقودها الاتحاد الأوروبي «هذه المرة دخلنا في تفاصيل أكثر». وأضاف بحسب ما نقلت عنه وكالة «فرانس برس»: «قدمنا إلى إيران عدداً من الأمثلة تتعلق بنوع العقوبات التي نعتقد أننا سنحتاج إلى رفعها من أجل العودة إلى السكة، والعقوبات التي نعتقد أننا لن نحتاج إلى رفعها». وتابع «أعطيناهم أمثلة كثيرة. اعتقد أن لديهم الآن رؤية واضحة حول العقوبات التي نعتقد أن في الإمكان رفعها، والتي لن نلغيها». ولم يؤكد المسؤول أو ينفِ المعلومات التي أوردتها صحيفة «وول ستريت جورنال» الأربعاء، وفيها أن الوفد الأميركي أبدى استعداداً لرفع عقوبات اتخذتها إدارة ترامب ضد القطاعين النفطي والمالي، على أساس اتهامات بالإرهاب موجهة إلى إيران، لكنه لفت إلى أن الولايات المتحدة تطرقت أيضاً إلى فئة ثالثة وصفتها بأنها «حالات صعبة»، في إشارة ربما إلى عقوبات فرضها ترامب لا تتعلق بالأنشطة النووية، لكن «كان هدفها فقط منع» الرئيس الأميركي جو بايدن من العودة إلى الاتفاق.

وتمارس إيران ضغوطاً على واشنطن لرفع جميع العقوبات المفروضة في عهد ترامب مقابل عودتها عن خطوات تخلت فيها عن التزامات بموجب اتفاق 2015. وقال المسؤول الأميركي إن الولايات المتحدة وإيران لم تدخلا بعد في التفاصيل بشأن مسألة من يبدأ أولاً، لكنه أضاف «نحن منفتحون على أنواع مختلفة من آليات التسلسل التي تتوافق مع مصلحتنا». بدوره، قال دبلوماسي أوروبي «حققنا تقدما لكن لا يزال يتعين عمل الكثير».

وكانت صحيفة «وول ستريت جورنال» الأميركية، نقلت الأربعاء، عن أشخاص مطلعين -لم تسمهم- قولهم إن إدارة بايدن «منفتحة لتخفيف بعض العقوبات ضد العناصر الحاسمة في الاقتصاد الإيراني، بما في ذلك النفط والتمويل، في محاولة لدفع المحادثات في فيينا، وتضييق الخلافات في المحادثات النووية الجارية». وأشارت الصحيفة إلى أنه رغم التقدم المحرز، حذر دبلوماسيون كبار من أن أسابيع من المفاوضات الصعبة بشأن الاتفاق النووي «ما زالت قيد الانتظار، وأن التقدم لا يزال هشاً». وأضافت أن تعقيد المحادثات في فيينا هو بسبب السياسات الداخلية في واشنطن وطهران، ورفض إيران الاجتماع مباشرة مع الولايات المتحدة، حسب المصادر المطلعة.

وقال مصدران مطلعان على الأمر للصحيفة، إن الولايات المتحدة منفتحة على رفع العقوبات عن البنك المركزي الإيراني وشركات النفط والناقلات الوطنية الإيرانية والعديد من الشركات الاقتصادية الرئيسية. كما قال مسؤول أوروبي كبير إن واشنطن أشارت أيضاً إلى تخفيف محتمل للعقوبات على قطاعات تشمل المنسوجات والسيارات والشحن والتأمين، وجميع الصناعات التي من المقرر أن تستفيد منها إيران في أتفاقية 2015.

وكان الرئيس الإيراني حسن روحاني أعرب في وقت سابق الأربعاء، عن تفاؤله، قائلاً إن المفاوضات حققت «تقدماً بنسبة من 60 إلى 70 بالمئة». وأمس الخميس، قال روحاني: «إذا شعرنا أن الطرف المقابل جاهز لتنفيذ القانون والقرارات، فلن نتأخر لحظة واحدة من أجل تحقيق رفع الحظر عن الشعب الإيراني (في إشارة للعقوبات)، وسأعمل على ذلك فوراً». وفي كلمة له لدى افتتاح عدد من المشاريع الاقتصادية أمس، قال روحاني إن «الحظر الظالم الذي فرضه الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب والذي ما يزال مستمراً، ترك آثاره في قطاعات كثيرة».

خلافات كبيرة لا تزال قائمة بشأن استئناف الالتزام بالاتفاق

(العربي الجديد، فرانس برس، رويترز، الأناضول)

شرق غرب

«تحرير الشام» يعتقل قيادياً في «أنصار التوحيد»

اعتقل الجهاز الأمني التابع لـ«هيئة تحرير الشام» (جبهة النصرة سابقاً)، بعد منتصف ليل الأربعاء - الخميس، مسؤول قسم المضادات في جماعة «أنصار التوحيد» (الإسلامية)، أبو ديب ترنبة، وذلك إثر مداهمة «الهيئة» منزله داخل بلدة الفوعة شمالي محافظة إدلب، شمال غربي سورية. وأشارت المصادر إلى أن ترنبة، أحد القادة المقربين من تنظيم «حراس الدين» المتشدد.

(العربي الجديد)

اشتباكات القامشلي مستمرة

تجددت الاشتباكات، أمس الخميس، بين قوات «الأسايش» الكردية ومليشيا «الدفاع الوطني» التابعة للنظام السوري في القامشلي، شرقي سورية. وذكر مصدر محلي أن المدينة شهدت اشتباكات متقطعة قرب حارة طي التي يتحصن فيها مقاتلو مليشيا الدفاع، مما أدى إلى إصابة طفلين، توفي أحدهما في المستشفى. ولم تنجح محاولات روسية لوضع حد للتوتر مع طلب «الأسايش» إخلاء حي طي من مليشيا الدفاع، وهو ما ترفضه الأخيرة.

(العربي الجديد)

تشيكيا تصعّد دبلوماسيا ضد روسيا

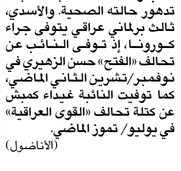

أعلنت الحكومة التشيكية، أمس الخميس، أنها ستحدّد سقفاً لعدد الدبلوماسيين الروس على أراضيها. وقال وزير الخارجية التشيكي ياكوب كولهانيك (الصورة)، إن روسيا ستُمهل حتى نهاية شهر مايو/أيار المقبل لسحب دبلوماسييها العاملين في براغ بهدف جعل عدد الموظفين في السفارتين متساويا. من جهتها، دانت دول حلف شمال الأطلسي «الأفعال المزعزعة للاستقرار» لروسيا في بعض دول الحلف، لكنها لم تعلن عن تدابير ملموسة لدعم الجمهورية التشيكية.

(فرانس برس)

إيطاليا توقف البانيا متورطا في اعتداء نيس 2016

أعلنت الشرطة الإيطالية، أمس الخميس، أنها أوقفت أول من أمس الأربعاء، الألباني إندري إليزي، المُشتبه بتسليمه قطعة سلاح إلى محمد الجويج بوهلال، منفذ الهجوم دهساً بشاحنة في مدينة نيس الفرنسية في 14 يوليو/ تموز 2016. وذكرت الشرطة في بيان أن «إليزي ملاحق بموجب مذكرة اعتقال أوروبية أصدرتها السلطات الفرنسية».

(فرانس برس)

العراق: وفاة رئيس كتلة «ائتلاف القانون» بكورونا

توفي رئيس كتلة «ائتلاف دولة القانون» في مجلس النواب العراقي عدنان الأسدي (الصورة)، أمس الخميس، متأثرا بإصابته بفيروس كورونا، في مدينة الطب وسط العاصمة بغداد، بعد تدهور حالته الصحية. والأسدي، ثالث برلماني عراقي يتوفى جراء كورونا، إذ توفي النائب عن تحالف «الفتح» حسن الزهيري في نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، كما توفيت النائبة عيداء كميش عن كتلة تحالف «القوى العراقية» في يوليو/ تموز الماضي.

(الأناضول)

تجريد النظام السوري من حقوقه في «حظر الأسلحة»: عقاب رمزي؟

قوبل تجريد منظمة حظر الأسلحة الكيميائية للنظام السوري من حقه في التصويت، بترحيب واسع. لكن ذلك لم يمنع معارضين سوريين من اعتبار ان الخطوة رمزية، وانه يجب اتخاذ خطوات أشد

أمين العاصي

جرّدت الدول الأعضاء في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، أول من أمس الأربعاء، النظام السوري من حقه في التصويت داخل المنظمة، في إجراء وُصف بأنه «غير مسبوق»، بينما راه بعض المعارضين السوريين «خطوة رمزية» ما لم يقترن بخطوات إضافية متاحة لمعاقبة النظام على جرائمه بحق المدنيين. وجاء القرار غداة صدور تقرير عن المنظمة ذاتها قبل أيام يتهم النظام صراحة باستخدام غازات سامة في عام 2018 في الشمال الشرقي من سورية. وصوتت الدول الأعضاء في المنظمة بغالبية الثلثين المطلوبة لصالح مذكرة دعمتها دول عدة، منها فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة، وتنص على تعليق «حقوق وامتيازات» دمشق داخل المنظمة، ومن ضمنها حقها في التصويت. وأيّدت المذكرة 87 دولة وعارضتها 15 دولة في طليعتها سورية وروسيا والصين وإيران، ومندوبة السلطة الفلسطينية روان سليمان، وامتنعت 34 دولة عن التصويت. وشاركت 136 دولة في التصويت من أصل الدول الأعضاء الـ 193.

ووجد القرار ترحيباً عريضاً؛ كونه «بمثابة رسالة قوية ضد الإفلات من العقاب»، وفق بيان صدر عن الاتحاد الأوروبي. ورحب المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية، نيد برايس، بالقرار، مشيراً إلى أنّ نظام بشار الأسد «استخدم السلاح الكيميائي 50 مرة». في المقابل، ندد النظام السوري، على لسان مندوبته إلى المنظمة، رانيا الرفاعي «بقرار سيكون له وقع كارثي على منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وسيسيّس نشاطها أكثر». وحذرت الرفاعي من أن هذا القرار «سيكون له عواقب خطرة على تعاوننا» مع المنظمة، متهمة الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا بـ«خدمة المنظمات الإرهابية».

من جانبه، أوضح مدير مركز توثيق الانتهاكات الكيميائية في سورية، نضال شيخاني، في حديث مع «العربي الجديد»، أنّ «التصويت أتى بدعم من الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا، وذلك لبعث رسالة واضحة مفادها عدم التهاون مع الدولة العضو التي خرقت اتفاقية المنظمة». واعتبر أنّ «تجميد عضوية سورية، قرار رمزي، ولكنه في الوقت نفسه بمثابة خطوة أولى نحو العدالة التي تبدأ بإزاحة نظام بشار الأسد من الأروقة الدولية، وعدم الترويج له سياسياً لولاية دمار جديدة»، في إشارة إلى ترشحه لولاية رئاسية جديدة.

وتابع شيخاني أنّ «هذه الإجراءات تعطي منظمة حظر الأسلحة الكيميائية الصلاحيات للتوجه بشكوى إلى مجلس الأمن أو الجمعية العامة للأمم المتحدة ضدّ الدولة العضو التي خرقت اتفاقية المنظمة، ولا سيما أن المدير العام للخارجة فرناندو أرياس، ذكر في تصريح له من بروكسل أخيراً، أنّ المنظمة أثبتت تورط النظام السوري في 18 هجوما بالأسلحة الكيميائية». ورأى شيخاني في القرار «تأكيد على أنه لم يعد هناك مجال للدبلوماسية أو طرح الحلول، وإنما زادت القناعات لدى الدول الأطراف بأن بشار الأسد مجرم حرب ولا يمكنه استرجاع مقعده في المنظمة مرة أخرى».

وكانت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية اتهمت النظام السوري قبل أيام بقصف مدينة سراقب في ريف إدلب الشرقي بغاز سام في فبراير/شباط عام 2018، إذ اعتبر فريق المحققين المكلف تحديد هوية الطرف المسؤول عن هجمات كيميائية أن «ثمة دوافع معقولة» للاعتقاد بإلقاء مروحية عسكرية تابعة للنظام السوري «برميلاً واحداً على الأقل» على المنطقة المستهدفة. وأوضح التقرير أنّ «البرميل انفجر، ناشراً غاز الكلور على مسافة واسعة، مصيباً 12 شخصاً».

وكانت المنظمة نفسها اتهمت النظام السوري في إبريل/نيسان من العام الماضي، باستخدام الأسلحة الكيميائية في ريف حماة عام 2017. وذكر منسّق فريق التحقيق التابع للمنظمة، سانتياغو أوناتي لابوردي، في بيان حينها، أنّ فريقه «خلص إلى وجود أسس معقولة للاعتقاد بأن مستخدمي السارين كسلاح كيميائي في اللطامنة (محافظة حماة) في 24 و30 مارس/آذار 2017 والكلور في 25 مارس 2017 هم أشخاص ينتمون إلى القوات الجوية السورية».

وتابع شيخاني أنّ «هذه الإجراءات تعطي منظمة حظر الأسلحة الكيميائية الصلاحيات للتوجه بشكوى إلى مجلس الأمن أو الجمعية العامة للأمم المتحدة ضدّ الدولة العضو التي خرقت اتفاقية المنظمة، وامتيازاته في المنظمة، «خطوة رمزية»، مضيفاً في حديث مع «العربي الجديد»، أنه «لا يعقل أن يقتصر الإجراء على الخطوة المتخذة، في حق دولة عضو في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية تستخدم الأسلحة ضد شعبها، كما ثبت في تقرير المنظمة». وتابع «كان على المنظمة أن تأخذ مواقف أشد من قبيل تحويل الملف إلى مجلس الأمن لفرض عقوبات». وقال زيادة: «الضعف الأميركي أذهلني»، مضيفاً «اختفى خلف موقف الأوروبيين بدل أن يكون رائداً في ضرورة فرض عقوبات أممية، بعدما ثبت استخدام النظام للسلاح الكيميائي». وعن أسباب ضعف الموقف الدولي تجاه النظام السوري في ملف حساس كهذا، أعرب زيادة عن اعتقاده بأنه «ليست هناك رغبة لدى الأميركيين في فتح جبهة، ليس هناك احتمال لاتخاذ قرارات مختلفة بشأنها، فلذلك يستكون».

من جهته، ذهب «الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة» السورية، إلى حدّ المطالبة بتجميد عضوية النظام، ليس في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية فحسب، بل في الأمم المتحدة «ومنعه من تمثيل سورية وإلزامه بتنفيذ القرارات الدولية، وصولاً إلى محاسبة المتورطين في جرائم استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية وسائر جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية»، وفق بيان له صدر أمس الخميس. ووجد الائتلاف في القرار «خطوة إيجابية تؤكد إصرار المجتمع الدولي على قطع الطريق أمام أي أطراف تحاول طمس جرائم النظام وتسعى لتعويمه وإعادة تدويره وتأهيله». وأشار الائتلاف في بيانه إلى أنه «كان متوقعاً أن تصوّت روسيا والصين وإيران لصالح النظام، لكن كان مؤلماً لملايين السوريين أن تصوّت مندوبة السلطة الفلسطينية ضد القرار الذي يحاول إنصاف السوريين ودعم حقوقهم».

وكان النظام السوري انضم إلى معاهدة حظر الأسلحة الكيميائية أواخر عام 2013، بعد أن استخدم غازات سامة على نطاق واسع في الغوطة الشرقية للعاصمة دمشق، ما دفع الإدارة الأميركية حينها إلى التلويح بمعاقبة النظام الذي سارع إلى الموافقة على تسليم ترسانته من الأسلحة المحرمة دولياً لتفادي ضربة عسكرية أميركية كان يمكن أن تقوّضه. وأعلنت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية مطلع عام 2016، أنه تم تدمير مخزون السلاح الكيميائي في سورية، ولكن المنظمة ذاتها عادت وأتهمت النظام باستخدام غازات سامة بعد ذلك التاريخ، ما يعني أنّ النظام لا يزال يحتفظ بجانب كبير من ترسانته. وكان النظام ضرب مدينة خان شيخون بغازات سامة في إبريل 2017، ما أدى إلى مقتل وإصابة عدد كبير من المدنيين. وعقب ذلك استهدفت الولايات المتحدة مطار الشعيرات في ريف حمص. وفي خضم محاولات قوات النظام والمليشيات الإيرانية إخضاع الغوطة الشرقية للعاصمة السورية دمشق، في الربع الأول من عام 2018، قصفت طائرة تابعة للنظام مدينة دوما بغازات سامة، ما أودى بحياة ما لا يقل عن 70 شخصاً، بينهم أطفال ونساء.

إشارة قوية

أتهم المندوب الروسي لدى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية الكسندر شولغين (الصورة)، القوى الغربية باستخدام منظمة حظر الأسلحة الكيميائية «كأداة سياسية»، بعد الإجراء المتخذ ضد النظام السوري. من جهتها، اعتبرت البعثة الفرنسية إلى المنظمة أن «الدول الأعضاء بعثت إشارة قوية؛ الاستخدام المتكرر للأسلحة الكيميائية من قبل سورية (النظام) غير مقبول»، فيما رأت بريطانيا أن ما جرى «خطوة حاسمة للحفاظ على مصداقية المنظمة».

خلال إحياء ذكرى مجزرة الغوطة الشرقية في إدلب، أغسطس الماضي (عز الدين إدلبي/الأناضول)

الغلاف

أسئلة عن الجهات المتورطة في بيع السلاح وتنفيذ الاغتيالات... واتهامات للحكومة بالتقصير

العراق: عودة كواتم الصوت

على الرغم من رفع حكومة مصطفى الكاظمي شعار حصر السلاح بيد الدولة والقضاء على «السلاح المنفلت»، إلا أن عمليات الاغتيال تتواصل في العراق، مع ملاحظة تزايد استخدام كواتم الصوت في الشهرين الأخيرين، والتي تنتشر مع توسع وجود المليشيات، وسط اتهامات للحكومة بالتقصير في مواجهة السلاح المنفلت

بغداد ـ زيد سالم

يواصل العراق تسجيل عمليات اغتيال تنفذها جماعات مسلحة، عبر الطرق التقليدية التي تتم غالباً عبر مسلحين في سيارة أو على دراجة نارية، بطلقون الرصاص على الضحية، مع إفلات دائم من العقاب، إذ لا تتمكن القوات العراقية من اعتقال الجناة على الرغم من أن كاميرات المراقبة في أوقات كثيرة تصور الحوادث ويتداول ناشطون مقاطع مصورة للجرائم، فيما تكتفي السلطات في البلاد بالإعلان عن تشكيل لجان تحقيقية. وطيلة الأعوام الماضية، لم تكن الجماعات المسلحة الجوّالة تهتم كثيراً باستخدام الأسلحة الكاتمة للصوت، لكن في الشهرين الماضيين وقع الكثير من تلك الهجمات بواسطة أسلحة كاتمة للصوت، في بغداد والبصرة والنجف، الأمر الذي اعتبره مراقبون تطوراً في منهجية عمل تلك الجماعات بما يعكس فشلاً أمنياً إضافياً، لا سيما أن حكومة مصطفى الكاظمي تواصل رفع شعار حصر السلاح بيد الدولة والقضاء على ما تسميه «السلاح المنفلت». ورافقت ظاهرة الاغتيالات، وخصوصاً تلك التي تُستخدم فيها أسلحة مزودة بأجهزة كاتم للصوت، المشهد العراقي منذ عام 2003، لكن وتيرتها كانت تخفت حيناً، ثم تعود للظهور. وسبق أن ضبطت وزارتا الداخلية والدفاع عدداً من ورش تصنيع كواتم الصوت للمسدسات وبنادق القنص في مناطق عدة، أبرزها ورشة في شارع الشيخ عمر ببغداد، عام 2006، وأخرى في جنوب العراق وغربه. وظهر يومها تورط جماعات تتبع تنظيم القاعدة ومليشيات مسلحة، أبرزها «جيش المهدي» و«عصائب أهل الحق». وعلى الرغم من تسجيل اغتيالات محدودة لناشطين بواسطة كواتم الصوت في الأعوام الأخيرة، وتحديداً منذ 2019، لكن شهدت الأشهر الأولى من هذا العام عودة لافتة لهذه الظاهرة التي تصعّب عادة من عمل قوات الأمن العراقية. واغتيل أواخر يناير/ كانون الثاني الماضي عبد القادر جسام، مدير الحملة الانتخابية للنائب في البرلمان رعد الدهلكي بمحافظة ديالى شرقي بغداد، وتبع ذلك عمليات أخرى في بغداد والبصرة وميسان وكركوك ومناطق أخرى من البلاد. وتوقع فئات مختلفة ضحية الاغتيال، ناشطون وحقوقيون وتجار وعناصر أمن، وحتى مدنيون لأسباب مختلفة. وشهدت الأيام الأخيرة خمس عمليات اغتيال في العراق نُفذت بأسلحة مزودة بكواتم للصوت، إذ اغتيل تاجران في مدينة الكوفة بالقرب من مطار النجف الدولي، من قبل مسلحين اثنين كانا على دراجة نارية استخدما أسلحة كاتمة للصوت. كما قُتل محام في حي الجامعة ببغداد بالطريقة ذاتها، وقبل ذلك اغتيل مدني يعمل في سوق الوطن بالبصرة برصاصة من مسدس بكاتم للصوت أيضاً، كما اغتيل الإثنين الماضي عقيد في قسم مكافحة المخدرات بذات الطريقة في حي الشعلة غربي بغداد، الأمر الذي يفتح باب التساؤل عن الجهات التي تمتلك كواتم الصوت وطرق الحصول عليها، خصوصاً أن المعروف أنها لا تُباع بسهولة، كما أن أسعارها مرتفعة. وعن ذلك، قال مسؤول أمني من مديرية شرطة العاصمة بغداد، لـ«العربي الجديد»، إن «غالبية العصابات المتنفذة تمتلك أسلحة كاتمة للصوت، لكنها لا تستخدمها في معظم العمليات الإجرامية التي تنفذها، وهذا الشيء ينطبق على الجماعات المسلحة في بغداد وبقية المحافظات»، مضيفاً أن «ما يدعوها عادة إلى استخدام هذه الكواتم هو ما يرتبط بمدى جدية الإجراءات الأمنية المتخذة من قبل السلطات المحلية في المحافظات، إذ يلجأ المسلحون عادة إلى استخدام الكواتم بسبب الانتشار الأمني في المدن والأحياء والأزقة، كما أنها تستخدم حين يكون الهدف مهماً أو من المتوقع أن يكون مسلحاً هو الآخر، وهذا باعتراف مجرمين تمّ إلقاء القبض عليهم في فترات سابقة، كما أن هناك مواطنين عاديين يمتلكون كواتم للصوت».

وأضاف المسؤول، الذي طلب عدم الكشف عن اسمه، أن «بغداد هي مصدر توزيع الكواتم للمسدسات والرشاشات، وهذه الكواتم التي هي في الغالب روسية الصنع تدخل إلى العراق عن طريق التهريب، وتصل إلى بغداد وتباع في مناطق نشاط المليشيات مثل أحياء مدينة الصدر، والزعفرانية، والشعلة، والحرية، ويصل سعر كاتم صوت السلاح إلى ثلاثة آلاف دولار أميركي». ولفت إلى أن هذه «الأنشطة بالمجمل يستخدم المنخرطون فيها هويات ورخصاً لفصائل مسلحة تعمل ضمن الحشد الشعبي، وعادة لا يتم تفتيشهم على الحواجز، وحتى لو رُصدت بحوزتهم مواد ممنوعة فإنه لا يرجح إيقافهم لاعتبارات معروفة بشأن تلك الجماعات وتجنّب رجال الأمن الدخول في مشاكل معهم».

وحذر نواب في البرلمان العراقي من تنامي ظاهرة تجارة السلاح غير المرخص في البلاد، الذي شمل أخيراً أسلحة متوسطة وقذائف صاروخية استُخدمت في اشتباكات عشائرية ونزاعات اجتماعية في مدن جنوب البلاد ووسطها، ودخول أنواع أسلحة جديدة، لا سيما الكواتم الحديثة وأنواع مسدسات صغيرة باتت هي الأخرى منتشرة في البلاد. وأشار عضو لجنة الأمن والدفاع في البرلمان العراقي بدر الزيادي، في تصريح لـ«العربي الجديد»، إلى أن «العراقيين يعانون كثيراً من ظاهرة السلاح المنفلت وتمكّن العصابات من تنفيذ جرائمهم المنظّمة، وخلال السنوات الماضية كان البرلمان داعماً للجهود الحكومية التي تهدف إلى حصر السلاح بيد الدولة وحدها، ومنع أي مظاهر مسلحة واعتادت على امتلاك الأسلحة»، موضحاً أن «حدوث عمليات اغتيال في البلاد لا بد أن يدفع الحكومة إلى المضي بإنهاء ظاهرة انفلات السلاح». أما رئيس اللجنة الأمنية في مجلس بغداد السابق، سعد المطلبي، فلفت إلى أن «العراقيين يمتلكون الأسلحة بشتى الصنوف، ولكن هناك عصابات بعضها مدعوم من جهات متنفذة في الدولة وأخرى تمتلك تمويلاً ذاتياً من عمليات خطف وابتزاز وقتل بحق عراقيين»، مؤكداً لـ«العربي الجديد» أن «كاتم الصوت هو من أخطر ما قد ينتشر في العراق، كونه يسهم بنشر الرعب بين صفوف المدنيين، وتُرتكب بسببه مجازر لا تُعرف إلا بعد فترة من تنفيذ الجريمة».

وتعليقاً على ذلك، رأى الخبير الأمني أحمد الشريفي، أن «هناك جهات مسؤولة ومليشيات على صلة بالدولة والكتل السياسية مستفيدة من فوضى انتشار السلاح، وتقتل كل من لا يخضع لمطالبها، وبعض هذه المليشيات لا تخشى أبداً من حملات الحكومة لضبط المسلحين أو عمليات حصر السلاح، لأنها تتذرع بأن أسلحتها وما تمتلك من معدات تابعة للدولة أصلاً».

خمس عمليات اغتيال بأسلحة مزودة بكواتم صوت خلال أيام

تُباع كواتم صوت الأسلحة في مناطق نشاط المليشيات

لا تتمكن القوات العراقية غالبا من اعتقال منفذي الاغتيالات (أحمد الربيعي/ فرانس برس)

قلق على الانتخابات

أقرّ مستشار رئيس الوزراء العراقي لشؤون الانتخابات عبد الحسين الهنداوي، أمس الخميس، بوجود قلق حكومي من تأثير السلاح المنفلت على الانتخابات البرلمانية المقررة في 10 أكتوبر/تشرين الأول المقبل. وقال الهنداوي، في حديث لـ«العربي الجديد»، إن «الأمور والإجراءات الخاصة بالانتخابات متواصلة لجهة إجرائها بموعدها المحدد، وإن مفوضية الانتخابات تواصل عملها بالاستعداد بهذا الجانب، من أجل إنجاز متطلبات هذه الخطوة».

تقرير

أكد الحية التزام «حماس» بقبول نتائج الانتخابات (العانوبك دوناند/فرانس برس)

«حماس» تحذّر من المجهول إذا تأجلت الانتخابات

حذّر نائب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، خليل الحية، أمس الخميس، من مغبّة أي تأجيل حتى «ولو ليوم واحد» للانتخابات التشريعية الفلسطينية المقررة في 22 مايو/أيار المقبل، لأن ذلك «سيدفع الشعب الفلسطيني إلى المجهول»، فيما حضر ملف الانتخابات على طاولة مجلس الأمن الدولي، أمس، لحث إسرائيل على عدم وضع عراقيل أمام الاستحقاق الفلسطيني، خصوصاً في القدس المحتلة.

وقال الحية، الذي يترأس لائحة الحركة إلى الانتخابات، لوكالة «فرانس برس»، إن أي تأجيل «سيولّد إحباطاً كبيراً لدى الجماهير والشباب، وتتوقع ردّات فعل ستكون الأسوأ»، محذراً من «أن التأجيل سيعقّد الوضع وسيكرّس الانقسام والفرقة». وأكّد أن «أي عقبة ستضع لها حلولاً على قاعدة المضي قدما في الانتخابات».

وشدّد الحيّة على أن حركته سوف «تقبل بالنتيجة أياً كانت وستتعامل معها بروح المسؤولية». وتابع «إذا حصلنا على 40 في المائة في التشريعي، لا نشترط الحصول على 40 في المائة في الحكومة»، في إشارة إلى تصميم الحركة على المشاركة في الحكومة لا رئاستها.

ورأى الحية أن «حكومة وحدة من كفاءات وطنية مهنية إذا تبنت برنامجاً سياسياً معقولاً ومقبولاً، يُمكن أن تشكل بوابة حقيقية لإنهاء الانقسام وتوحيد المؤسسات وإنهاء الحصار وإنهاء معاناة الشعب الفلسطيني بشكل كامل وحل المشاكل الاقتصادية». وأقرّ الحية بأن «من يمارس الحكم يجب أن يكون مستعداً لدفع الأثمان لوجوده في السلطة»، في إشارة إلى إمكانية مواجهة الحركة لتصويت عقابي خلال الانتخابات. وحذّر الحية من أن تعرقل إسرائيل الانتخابات في القدس، قائلاً «إذا كان يُحال بين الشعب الفلسطيني والعملية الديمقراطية، فهذا يعني القول لهم: اذهبوا إلى خيارات أخرى، والخيارات الأخرى تعني التطرف والعنف». وطالب الحية، الرئيس الأميركي جو بايدن والاتحاد الأوروبي، بتشجيع الانتخابات وقبول نتائجها، مشيراً إلى أن حركته التقت أخيراً «بعض الدبلوماسيين الأوروبيين ومن الأمم المتحدة، وتحدثنا معهم عن موقفنا المؤمن بالسياسة مع المقاومة».

في هذه الأثناء، طالب رئيس الوزراء الفلسطيني، محمد اشتية، خلال استقباله، أمس الخميس، وزير شؤون مجلس الوزراء البريطاني مايكل غوف، بريطانيا بالضغط على إسرائيل لتمكين السلطة من إجراء الانتخابات الفلسطينية في القدس، أسوة بباقي المدن والمحافظات بالترشح والانتخاب، والسماح بوصول المراقبين الدوليين للأراضي الفلسطينية.

وقال رئيس الوزراء الفلسطيني إن إجراء الانتخابات في القدس ضرورة وطنية وسياسية، والأمر لا يتعلق بعدد الناخبين وحقهم في المشاركة وحسب، بل بالاعتراف الإسرائيلي أن القدس والمقدسيين ضمن النسيج السياسي والوطني الفلسطيني، والالتزام بالاتفاقيات الموقعة التي تسمح للمقدسيين بالانتخاب والترشح ضمن مدينتهم ومحافظتهم.

وجدد اشتية تأكيده على تصميم القيادة إجراء الانتخابات في كافة الأراضي الفلسطينية، باعتبارها مصلحة فلسطينية عليا، من أجل تجديد الديمقراطية في المؤسسات لمواجهة التحديات السياسية.

(العربي الجديد، فرانس برس)

الاحتلال يستولي على أراض في بيت لحم

صادقت سلطات الاحتلال الإسرائيلي، أمس الخميس، على قرار بالاستيلاء على 147 دونما من أراضي الفلسطينيين، غربي بيت لحم، جنوبي الضفة الغربية المحتلة. وقال مدير مكتب هيئة مقاومة الجدار والاستيطان الفلسطينية في بيت لحم حسن بريجية، إن «الأراضي التي استولى عليها الاحتلال تقع في الحوض 3 من منطقة ظهر المترسبة من أراضي بلدة نحالين، وحوض طبيعي رقم 5 من منطقتي خلة السراويل، وشعب البيض في قرية حوسان، وذلك لصالح توسعة مستوطنة بيتار عيليت المقامة على أراضي بيت لحم». في سياق آخر، اقتحم عشرات المستوطنين أمس، بحماية شرطة الاحتلال الإسرائيلي، باحات المسجد الأقصى، ومن بينهم طلبة معاهد وجامعات يهودية، وتجولوا في المنطقة الشرقية منه. كما اندلعت مساء الأربعاء الخميس، اشتباكات عنيفة بين مجموعات من الشبان المقدسيين ومستوطنين على الخط الفاصل بين القدس الشرقية وقطاعها الغربي، استخدمت خلالها العصيّ والهراوات والصدام المباشر وجهاً لوجه، ما أوقع إصابات عدة في صفوف المستوطنين.

(العربي الجديد)

الحريري يلتقي البابا فرنسيس

طلب رئيس الوزراء اللبناني المكلف سعد الحريري (الصورة)، أمس الخميس، من البابا فرنسيس مساعدة لبنان بعدما شرح له المشاكل التي تعاني منها البلاد على مختلف المستويات. وأعلن الحريري عقب لقاء جمعه بالبابا فرنسيس في الفاتيكان أمس الخميس، أن الأخير «سيزور لبنان لكن بعد تشكيل الحكومة». ولفت الحريري إلى أنّ «ما يحصل في لبنان هو أن هناك فريقاً يريد اقتصاداً حراً وفريقاً آخر يريد أن يضع يده على الكهرباء وغيرها ويريد العمل مع جهة واحدة اقتصادية». وقال مصدر مقرّب من الحريري مشارك في اللقاء لـ«العربي الجديد»، إنّ «الاجتماع كان صريحاً جداً، ولمس فيه الحريري حرص البابا الكبير على استقرار لبنان ورغبته في الوقوف إلى جانب الشعب اللبناني». من جهته، ترأس رئيس الجمهورية ميشال عون، اجتماعاً أمنياً في القصر الرئاسي في بعبدا، بحضور رئيس حكومة تصريف الأعمال حسان دياب تضمن عرضاً للأوضاع العامة في البلاد.

(العربي الجديد)

العراق: استهداف التحالف الدولي في بابل

أفادت مصادر أمنية عراقية، أمس الخميس، أن متعاقداً من جنسية عراقية أصيب جراء تفجير استهدف رتلاً يتبع التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة، في محافظة بابل، جنوبي البلاد، وذلك بعد يومين من تفجير مماثل قرب بغداد. وأكد مسؤول في شرطة محافظة بابل، لـ«العربي الجديد»، أن عبوة ناسفة محلية الصنع، استهدفت شاحنات تحمل مواد لصالح التحالف الدولي على الطريق الدولي السريع في محافظة بابل. وأوضح أن التفجير تسبب بإصابة أحد عناصر الشركة الأمنية المتعاقدة مع التحالف وهو عراقي الجنسية، وتضرر إحدى سيارات الرتل. ويأتي الاستهداف الجديد بعد يومين من تجديد وزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون) تأكيدها على أنها تحتفظ بحقها في الرد على الهجمات.

(العربي الجديد)

قضية

اليمن: هل يرث طارق صالح الدور السياسي لأحمد؟

بعد فشل المساعي لرفع العقوبات عن احمد صالح، نجل الرئيس اليمني الراحل علي عبدالله صالح، يبدو أن الرهان انتقل إلى دفع طارق صالح للعب دور في الساحة السياسية اليمنية، بدعم من الإمارات، وهو ما برز بإعلانه عن «مكتب سياسي للمقاومة»

أسعد سليمان

يبحث أفراد من عائلة الرئيس اليمني المخلوع الراحل علي عبدالله صالح، وتحديداً ابن شقيقه طارق، عن دور جديد في الساحة اليمنية، يتخطى الشق العسكري، وذلك بعدما أنشأ «المكتب السياسي للمقاومة الوطنية»، وتم إشهاره في 25 مارس/آذار الماضي، وذلك بدعم مباشر من الإمارات. غير أن هذا التوجّه قد يضع طارق صالح في مواجهة مباشرة مع أطراف محلية عدة، أبرزها السلطة الشرعية بقيادة الرئيس عبدربه منصور هادي. وتُطرح تساؤلات حول تأثير الدور السياسي الجديد لطارق صالح على نجل الرئيس السابق أحمد صالح، الذي لم يصدر عنه أي موقف علني مؤيد أو معارض لإشهار المكتب، وإن كانت أوساطه تشير إلى وجود تفاهم على أن المرحلة الحالية سيتصدّرها طارق عوضاً عن أحمد، خصوصاً أن الأخير فشل في إلغاء العقوبات عنه، ما يحد من فرصه السياسية في المرحلة المقبلة. وهو ما يفسر ربط دور طارق في تأسيس «مكتب سياسي للمقاومة الوطنية» وعدم الإعلان عن كيان سياسي.

وكشفت مصادر خاصة لـ«العربي الجديد» أن دائرة طارق صالح تجري محاولات حثيثة، تحت اسم «المكتب السياسي للمقاومة الوطنية»، لعقد لقاءات مع بعثات دبلوماسية عدة بدعم إماراتي، ووجّهت طلبات للقاء عدد من البعثات الأجنبية. وبالفعل، عقد طارق صالح، أواخر شهر مارس/آذار الماضي، اجتماعاً عبر تقنية الفيديو كونفرنس مع السفير البريطاني لدى اليمن، مايكل آرون.

وتحاول الإمارات ترتيب جولة خارجية لطارق صالح، نجل شقيق علي عبد الله صالح، لتقديمه سياسياً ودبلوماسياً نيابة عن أحمد صالح، بعد أن فشل الأخير في رفع العقوبات عليه وبالتالي لا يستطيع القيام بهذا الدور، ما أجبر أبوظبي على تقديم طارق صالح إلى الواجهة في الفترة الراهنة، بانتظار أن يتمكن ابن عمه من رفع العقوبات عنه، وذلك من خلال الضغط عبر هذا المكتب، وجعل هذا الملف ضمن أبرز المطالب خلال الفترة المقبلة لمقايضة قيادة الشرعية وبدعم وضغط إماراتي أيضاً.

وقال مصدر إعلامي مقرب من المكتب السياسي لطارق صالح، لـ«العربي الجديد»، إنه لم يتحدد بعد أي موعد لجولة خارجية من أجل تسويق برنامج المكتب. وفيما يخص عملية الاستقطابات، أشار المصدر إلى أنه من الطبيعي لأي مكوّن سياسي البدء باستقطاب شخصيات وقف تفاهمات مع مختلف القوى، لافتاً إلى أن طارق صالح كان قد وجّه دعوة عامة للمصالحة مع كافة القوى المناهضة للانقلاب الحوثي.

وفي لقاء مع مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية نُشر عبر «فيسبوك» أخيراً تحدّث طارق صالح عن المكتب الجديد، قائلاً إنه جاء نتيجة للوضع السياسي الراهن في اليمن، مضيفاً «نحن في الساحل الغربي نحتاج لذراع سياسية تمثلنا في أي مفاوضات، وتمثل الصوت الآخر لليمنيين بعيداً عن أي تكتلات دينية»، متابعاً أن «المؤتمر الشعبي بيتنا الكبير، ولكن حصل الانقسام فيه ولم يُعط الفرصة ليقوم بدوره على الساحة اليمنية سواء في الداخل أو الخارج وأصبح مهمشاً». ولفت إلى أن المكتب الجديد «يمثل القوات المشتركة في الساحل، وهو الذراع السياسية لكل هذه القوات، ونحن نرحب بكل من يريد الانضمام إليه»، مضيفاً أنه «للقيام بحراك سياسي في المجتمع اليمني نحن بحاجة إلى أدوات جديدة لمواجهة الانقلاب الحوثي، فالأدوات القديمة وبسبب الخلافات السياسية الكبيرة لم تستطع أن تواجه الحوثيين، على الرغم من الدعم المقدّم من قبل دول التحالف، وفشلت في إدارة الصراع وبتنا بحاجة إلى أدوات جديدة لتطوير العمل السياسي».

لكن مصادر سياسية قالت لـ«العربي الجديد»، إن المكتب الجديد مثّل تراجعاً في نوعية الحامل السياسي الذي كان يتم التخطيط له، وذلك بسبب أسباب عدة، أهمها الفشل في جمع كيان من داخل حزب «المؤتمر الشعبي العام» يكون قوياً، مع رفض قيادات بارزة في «المؤتمر»، بينها مسؤولون في الدولة، الانخراط ضمن المكوّن الذي كان يسعى له أحمد صالح، إضافة إلى فشل رفع العقوبات عن الأخير على الرغم من الحملة التي حصلت لذلك. وبالتالي فشل إعادته إلى الواجهة وقيادة مكوّن سياسي، وهو الخاضع لعقوبات تحت البند السابع لمجلس الأمن، وحاول التخلص منها بدعم إماراتي خلال السنوات الماضية. يضاف إلى ذلك، تمسّك أحمد صالح بموالاة كيان «المؤتمر الشعبي» الذي لا زال في صنعاء تحت سيطرة الحوثيين ويديره صادق أمين أبو راس.

ومن أسباب تراجع عائلة صالح أيضاً، استمرار طارق وأحمد صالح في تنفيذ توجهات أبوظبي ومعاداة أطراف في السلطة الشرعية، وذلك فيما تراجعت قيادات ومسؤولون بارزون في «المؤتمر الشعبي» منخرطون ضمن الشرعية، بينهم مستشارون للرئيس هادي، وأيضاً في قيادة مجلس النواب وأعضاء فيه، عن دعم عائلة صالح والمكوّن الذي كان يتم التحضير له، إذ تخوّف هؤلاء من ردة فعل الرأي العام في حال أعلنوا الانخراط ضمن المكوّن الذي كان يسعى لبه أقرباء صالح بدعم إماراتي. كما أن عدم اعتراف نجل الرئيس السابق وابن شقيقه بالشرعية اليمنية ومحاولة التحالف مع أطراف معادية لها، عقّد العلاقة بينهما وبين قيادة الشرعية، ما صعّب من إمكانية رفع العقوبات عن نجل صالح.

بالتوازي، دعمت هاتان الشخصيتان «المجلس الانتقالي الجنوبي» أثناء سيطرته على عدن وحربه في أبين ضد الشرعية، وهو ما جعل الكثيرين داخل الشرعية ومن الرافضين للانقلاب الحوثي يبتعدون عنهما، خصوصاً أن القوات التابعة لهما دعمت انقلاب «المجلس الانتقالي» في عدن، ما زاد من سخط الناس ضدهما، بالتوازي مع شكوك حول هدفهما الحقيقي من القتال في الساحل الغربي.

مقابل ذلك، نجح أحمد وطارق صالح في استقطاب بعض المسؤولين السياسيين والشخصيات القبلية والاجتماعية والناشطين والصحافيين البارزين للتحالف معهما، مع تقديم مغريات لهم، كما تمكّنا من استمالة بعض القيادات داخل «المجلس الانتقالي» والتقرب منها.

أمام هذا الواقع، يرى مراقبون أن إعلان طارق صالح عن المكتب السياسي الجديد، يعكس فشلاً في إنشاء مكوّن سياسي كبير يدعمه، ويشكّل تراجعاً من كيان حامل لقضية إلى مكتب يمثل مليشيا، وفي الوقت نفسه يعقّد الوضع أمام أداء عائلة صالح دوراً في مستقبل اليمن. كما قد يدفع هذا التطور نحو توتير الأوضاع في الساحل الغربي، ويجبر السلطة الشرعية على التعامل مع ما يجري في الساحل كتمرد عليها بدعم إماراتي جديد، كما فعل «المجلس الانتقالي» سابقاً، وهذا لن يكون في مصلحة أقرباء صالح لأسباب كثيرة، أهمها أن عائلة صالح لا تحظى بغطاء شعبي ولا حاضنة كتلك التي يملكها «الانتقالي». كما أن الإعلان عن المكتب السياسي بدلاً من الانخراط ضمن الشرعية، يزيد من السخط الشعبي حيال الدور الذي يلعبه أحمد وطارق صالح في اليمن، لا سيما أن الكثير من أفراد قواتهما تراجعوا عن المشاركة، ومنهم من انضم إلى صفوف الشرعية، وآخرين فضّلوا العودة إلى مناطقهم الواقعة تحت سيطرة الحوثي.

في ظل هذا الوضع، رجح مراقبون أن تسعى عائلة صالح عبر المكتب السياسي الذي أنشاته للتقرب أكثر من «الانتقالي الجنوبي» خلال الفترة المقبلة، بمكّن هذه العائلة من الخروج من الضعف في الجانب العسكري والسياسي، بعد فشلها في الحصول على دعم «المؤتمر الشعبي» والسيطرة على قراره.

دائرة طارق صالح تحاول عقد لقاءات مع بعثات دبلوماسية

عائلة صالح لا تحظى بحاضنة كتلك التي يملكها «الانتقالي»

اعتبر طارق صالح أن الأدوات القديمة فشلت بمواجهة الحوثيين (فرانس برس)

الحدث

على الرغم من إنهاء روسيا مناوراتها في شبه جزيرة القرم، أمس الخميس، إلا أن توترها مع حلف شمال الأطلسي مستمرّ، مع تهديد وزير دفاعها سيرغي شويغو الحلف من الاقتراب من حدود روسيا. في المقابل، يعقد «الأطلسي» أول قمة له بمشاركة جو بايدن في يونيو المقبل

شارك 10 آلاف جندي روسي في المناورات (Getty)

روسيا تنهي مناوراتها

شويغو يحذّر «الأطلسي» استباقاً لأكبر تدريباته

قررت إنهاء أنشطة التدقيق في المقاطعات العسكرية الجنوبية والغربية المتاخمة لأوكرانيا».

لكن شويغو وجّه، في المقابل، قوات الجيش، بأن تكون مستعدة للرد فوراً على أي تطورات سلبية في مناطق إجراء حلف شمال الأطلسي مناورات «يوروب ديفندر» قريباً. وأضاف في كلمته التي ألقاها في شبه جزيرة القرم أن حلف شمال الأطلسي كثّف بشكل ملموس أنشطته العسكرية قرب حدود روسيا الجنوبية، بما يشمل الأنشطة الاستطلاعية والتدريبية. وأكد وزير الدفاع أن روسيا تتابع عن كثب نقل الأطلسي قواته إلى منطقة المناورات المقبلة، لافتاً إلى إنشاء مراكز تنسيق تعمل على استقبال قوات الحلف والشحنات المرتبطة بالمناورات في كل من بولندا وسلوفاكيا والمجر ورومانيا وبلغاريا. وأكد شويغو أن الأطلسي ينشر حالياً إحدى المجموعات الرئيسية من قواته في حوض البحر الأسود، مشيراً إلى وصول شحنات أسلحة ومعدات عسكرية وخاصة إلى الموانئ اليونانية. وأمر الجيش الروسي في هذا الصدد بـ«مواصلة متابعة الأوضاع في مناطق تدريبات الأطلسي والاستعداد للرد فوراً في حال حدوث أي تطورات غير مواتية». ومن المتوقع أن تصبح «يوروب ديفندر» المقررة في شهري مايو/أيار ويونيو/حزيران المقبلين أكبر مناورات لحلف شمال الأطلسي منذ الحرب الباردة (1947 . 1991).

وكانت روسيا قد كثّفت تدريباتها في البحر الأسود وشبه جزيرة القرم في الأيام الأخيرة. والأسبوع الماضي، أعلنت أنها ستقيد ملاحة السفن العسكرية والرسمية الأجنبية في ثلاث مناطق قبالة شبه جزيرة القرم لمدة ستة أشهر. ووصفت واشنطن هذا الإجراء بأنه «تصعيد» و«تطور مقلق جداً» من الاتحاد الأوروبي. كذلك، طالب حلف الأطلسي موسكو بضمان «حرية الوصول» إلى الموانئ الأوكرانية في المنطقة، تحديداً تلك الواقعة في بحر أزوف المتفرع من البحر الأسود، والذي تسيطر روسيا عليه. ونشرت روسيا عشرات الآلاف من جنودها على الحدود الأوكرانية وشبه جزيرة القرم في الأسابيع الأخيرة لإجراء «تدريبات عسكرية» وفقاً لها في مواجهة «تهديد» نشاطات حلف شمال الأطلسي.

من جهتها، أعلنت القوات المسلحة الأوكرانية، أمس الخميس، مقتل أحد جنودها في تبادل لإطلاق النار مع انفصاليين موالين لروسيا، في منطقة حوض دونباس، شرقي البلاد. وذكرت القوات المسلحة في بيان، أن الانفصاليين انتهكوا وقف إطلاق النار ثماني مرات، منذ منتصف ليل الأربعاء. الخميس وحتى صباح أمس.

وكان الرئيس الأوكراني، فولوديمير زيلينسكي، قد صدّق أول من أمس الأربعاء، على قانون يسمح باستدعاء الاحتياط للخدمة العسكرية من دون إعلان الحشد. ويسمح القانون الجديد، الذي مرره البرلمان الأوكراني أواخر شهر مارس/آذار الماضي، للبلاد «بإمداد سريع لوحدات الجيش من كل قوات الدفاع الوطني بجنود الاحتياط، وبالتالي زيادة فعاليتها القتالية بشكل كبير خلال أي عدوان عسكري».

من جهته، قال وزير الخارجية الأوكراني دميتري كوليبا، مساء أول من أمس الأربعاء، لوكالة «رويترز»: «لا توجد لدي أي معلومات حول أن قرار إطلاق عملية عسكرية ضد أوكرانيا قد اتخذ، والأمر قد يتطور بأي اتجاه الآن». وأضاف «ولذلك فإن رد فعل موحداً من قبل الغرب مهم جداً الآن». لمّح الرئيس الروسي فلاديمير بوتين من اتخاذ مثل هذا القرار. وأضاف كوليبا أن كييف طلبت من واشنطن تقديم معدات إلكترونية لمواجهة القدرات الروسية. وكذلك دعت وزراء الخارجية الأوروبيين إلى دراسة استبعاد روسيا من نظام «سويفت» للتعاملات المالية ضمن حزمة عقوبات اقتصادية ستفرض في حال أي تصعيد. وأكد أن أوكرانيا لم تتلق رداً من روسيا على دعوة زيلينسكي إلى بوتين لعقد مباحثات في منطقة دونباس.

ومن المقرر أن يعقد قادة الحلف الأطلسي قمة في 14 يونيو المقبل في مقر المنظمة في بروكسل، على ما أعلن الأمين العام بنس ستولتنبرغ، أمس. وأوضح ستولتنبرغ أن القمة «ستشكل فرصة فريدة لتعزيز الحلف الأطلسي»، الذي «يجسد الرابط الدائم بين أوروبا وأميركا الشمالية». وستكون القمة الأولى من نوعها التي يشارك فيها الرئيس الأميركي جو بايدن بعدما كان سلفه دونالد ترامب يوجه انتقادات شديدة إلى المنظمة، آخذاً بصورة خاصة على أعضائها وتحديداً الألمانية مستوى نفقاتهم الدفاعية المتدني. وجاء في البيان أن القمة ستبحث «أنشطة روسيا العدائية والخطر الإرهابي والهجمات الإلكترونية وتأثير التغير المناخي على الأمن وصعود نفوذ الصين».

(العربي الجديد، أسوشييتد برس، الأناضول، فرانس برس، رويترز)

> بعد أكثر من شهر على التوتر الشديد بين روسيا وأوكرانيا، على خلفية تحشيد الأولى أكثر من 150 ألف جندي على حدود البلدين، وفقاً لما كشف منسّق السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي، جوزيف بوريل، أعلنت روسيا، أمس الخميس، أنها ستبدأ، اليوم الجمعة، سحب قواتها المحتشدة بالقرب من أوكرانيا وشبه جزيرة القرم التي ضمتها موسكو من كييف عام 2014، مؤكدة انتهاء مناوراتها. لكن الإعلان الروسي لم يمرّ من دون تنفيذ مناورات ضخمة في شبه جزيرة القرم شاركت فيها عشرات السفن ومئات الطائرات الحربية والآف الجنود. وذكرت وزارة الدفاع الروسية أن المناورات شملت أكثر من 60 قطعة بحرية (40 سفينة حربية و20 قارب دعم) وأكثر من 10 آلاف جندي وحوالي 200 طائرة ونحو 1200 مركبة عسكرية. وشهدت إنزال أكثر من 2000 جندي مظلي و60 عربة. وغطت الطائرات المقاتلة العملية المحمولة جواً.
>
> وأشرف وزير الدفاع الروسي سيرغي شويغو على اختتام اختبار الجاهزية القتالية لقوات المنطقتين العسكريتين الجنوبية (من الحدود الغربية مع أوكرانيا مروراً ببيلاروسيا ولاتفيا وإستونيا وليتوانيا وفنلندا، وتشمل أيضاً جيب كالينينغراد على بحر البلطيق) والغربية (الممتدة من بحر قزوين إلى البحر الأسود وتشمل جبال القوقاز وشبه جزيرة القرم والحدود مع الشرق الأوكراني). وأمر شويغو بعودة العسكريين الذين شملهم الاختبار إلى مواقع مرابطتهم. وذكر في بيان أن «القوات أظهرت قدرتها على ضمان الدفاع الموثوق عن البلاد، لذلك تبدأ روسيا اليوم سحب قواتها من قرب أوكرانيا
>
> وزير الخارجية الأوكراني يدعو إلى تحرك الغرب منعاً لأي هجوم

رصد

قضية نافالني: التظاهرات والضغوط تحاصر موسكو

تتصاعد الضغوط على روسيا على خلفية تدهور الوضع الصحي للمعارض اليكسي نافالني مع عودة التظاهرات والدعوات الأوروبية لإطلاقه

يستمر الضغط على السلطات الروسية لإفراج عن المعارض الأبرز، اليكسي نافالني، مع عودة المتظاهرين، أول من أمس الأربعاء، إلى الشوارع للمرة الأولى منذ 2 فبراير/ شباط الماضي، ومع استمرار الدعوات الأوروبية لإطلاق سراحه في ظل تردي وضعه الصحي. وعلى الرغم من القمع الشديد لقوى الأمن الروسية، إلا أن استمرار التظاهرات قبل الانتخابات التشريعية في سبتمبر/ أيلول المقبل، يشكل أولوية للمعارضين. وفي حين قدّر فريق المعارضة الأعداد بنحو 50 ألف مشارك، قالت وزارة الداخلية الروسية إن عدد المتظاهرين لم يتجاوز 15 ألفاً في جميع المدن. وأوقفت الشرطة الروسية ما لا يقل عن 1784 شخصاً خلال الاحتجاجات، حسبما أفادت المنظمة غير الحكومية «أو في دي- إنفو» المتخصصة. وغداة تظاهرات المعارضة طالب البرلمان الأوروبي، أمس الخميس بالإفراج عن نافالني، داعياً إلى توفير جميع أشكال الرعاية الطبية اللازمة، بما في ذلك الفحص والعلاج من قبل طبيب من اختياره. وفي رد سريع على الدعوة الأوروبية، أعلن رئيس الوفد الروسي للجمعية البرلمانية، نائب رئيس مجلس الدوما، بيتر تولستوي أن روسيا لن تنفذ قرار البرلمان الأوروبي بشأن نافالني، أو القرارات المسيسة الأخرى لمؤسسات مجلس أوروبا. من جهته قال وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لو دريان، أمس، إن الاتحاد الأوروبي سيحمّل الرئيس الروسي فلاديمير بوتين والسلطات الروسية المسؤولية المباشرة، إذا توفي نافالني المضرب عن الطعام في أحد السجون، مضيفاً في حديث لقناة «فرانس 2»، أن التحّلل سيفرض عقوبات جديدة إذا حدث ذلك.

وكانت تظاهرات الأربعاء قد بدأت في مدن أقصى شرق روسيا والأورال، تزامناً مع إلقاء بوتين كلمته السنوية عن حال الاتحاد. وعلى الرغم من حملة الاعتقالات الاستباقية لمنسقي فريق نافالني في عموم روسيا، التي بدأت منذ مساء الثلاثاء الماضي، فقد شارك أكثر من ألف متظاهر في مدن عدة، منها إيركوتسك ونوفوسيبيرسك وفلاديفوستوك. وفي موسكو تجمع المتظاهرون في أكثر من نقطة في وسط العاصمة، وانطلقوا باتجاه شارع تفيرسكايا وساحة بوشكين التي نظمت فيها المعارضة تظاهرات ضخمة في يناير/ كانون الثاني الماضي احتجاجاً على اعتقال نافالني وللمطالبة بالإفراج عنه. وكما درجت العادة تضاربت البيانات حول أعداد المشاركين، وقدرت مواقع معارضة الأعداد بين 15 و30 ألف مشارك في العاصمة، لكن وزارة الداخلية قالت إن عدد المشاركين بلغ 6 آلاف شخص فقط. ونظم المتظاهرون أربع مسيرات متفرقة سارت باتجاه ساحتي بوشكين ومانيج مقابل الكرملين، والتي أغلقتها السلطات منذ صباح الأربعاء تحسباً لتجمع المتظاهرين، وعرّف المتظاهرون النشيد الوطني الروسي. وكانت المعارضة طلبت من سلطات المدينة ترخيصاً لتظاهرة في مانيج، لكن السلطات رفضت الطلب. وذكرت وزارة الداخلية أن نحو 4500 شخص شاركوا في تظاهرات سانت بطرسبرغ، بينما قدّرت المعارضة الأعداد بأكثر من 10 آلاف.

وشنت السلطات حملة اعتقالات استباقية طاولت منسقي حركة نافالني في المدن، إضافة إلى سياسيين سابقين، منهم نيكولاي ريجكوف نائب رئيس مجلس الدوما (البرلمان) الأسبق، وعضو الدوما بين عامي 1993 و2007. ووجّهت السلطات اتهامات له بالتحريض على التظاهر، بعد تغريدة على «تويتر»، أعاد فيها نشر خبر التظاهرات التي تعتزم المعارضة تنظيمها، وهو ما اعتبرته السلطات دعوة للتظاهر.

وكان لافتاً أن أعداد المعتقلين كانت أقل بكثير من التظاهرات السابقة، ففي موسكو لم يتجاوز عدد المعتقلين أثناء الاحتجاجات الحالية 20 شخصاً، وكان فريق نافالني أوصى المحتجين بوجوب عدم استفزاز رجال الأمن. وعلى عكس موسكو، اعتقلت أجهزة الأمن نحو 800 شخص في سانت بطرسبرغ، ويبدو أن الحملة القاسية على المتظاهرين في المرات السابقة، وسلسلة القوانين التي تبنّاها مجلس الدوما في الأشهر الأخيرة للتضييق على نشر الإعلانات للتظاهر على وسائل التواصل الاجتماعي قد ساهمت في قمع المعارضة، خصوصاً بعد تقديم العشرات للمحاكمة وتغريم بعضهم مبالغ كبيرة، أو الحكم عليهم بالسجن الفعلي لفترات تصل إلى ستة أشهر.

ويرى منظمو التظاهرات أنها نجحت في إيصال رسالة للدفاع عن نافالني الذي تدهور وضعه الصحي كثيراً، وبدأ إضراباً عن الطعام في 31 مارس/ آذار الماضي للمطالبة بتقديم الدعم الطبي لهم من قبل أطبائه أو فريق مدني من خارج مستشفى إدارة السجون، وطالبت عائلته بنقله للعلاج في موسكو. ويقضي نافالني فترة للسجن مدتها سنتان وتسعة أشهر في أحد السجون قرب مدينة فلاديمير على بعد نحو 200 كيلومتر من موسكو.

(العربي الجديد، فرانس برس، رويترز)

من تظاهرة للمعارضة في موسكو أول من أمس الأربعاء (Getty)

قضية

تُظهر التطورات الأخيرة في تشاد، بعد مقتل الرئيس إدريس ديبي، مخاوف دول الجوار والغرب، من احتمال تدهور الوضع في منطقة الساحل الأفريقي من جهة، وتفاقم موجة لجوء واسعة

مستقبل مجهول في تشاد

نقطة توازن هشة تهدد أمن دول الجوار

فتح مقتل الرئيس التشادي إدريس ديبي، يوم الإثنين الماضي، جراء إصابته خلال معارك مع المتمردين شمالي البلاد، الباب واسعاً أمام تحوّل تشاد إلى ساحة غير مُسيطر عليها في المرحلة المقبلة، بعدما كانت نقطة توازن أساسية، بسبب موقعها الجغرافي في الوسط الأفريقي، في مختلف ساحات الصراع، من السودان شرقاً وليبيا شمالاً إلى منطقة الساحل الأفريقي في الغرب. ودفع الاعتماد الغربي، الفرنسي خصوصاً، على تشاد، إلى تجاهل كل مساوئ حكم ديبي على مدى 30 عاماً، تحديداً في سياق انتهاكات حقوق الإنسان، بسبب تمرّس الجيش التشادي في الحرب ضد الجماعات المسلّحة، تحديداً ضد جماعة «بوكو حرام». وللدلالة على أهمية ديبي، فإن الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، سيتصدّر صفوف المشيّعين، اليوم الجمعة، في نجامينا، لوداع «صديق فرنسا الشجاع»، بما يمنح «الشرعية» للمجلس العسكري الذي أعلنه محمد ديبي، نجل الرئيس المقتول، بهدف إرساء «مرحلة انتقالية» تُستتبع بعد عام ونصف العام بانتخابات «ديمقراطية». ومن شأن التركيز على ديبي الآن أن يكون خياراً منطقياً لفرنسا أولاً، لكن على المجلس العسكري الجديد مواجهة تحدّيات عدة، بدءاً من إعلان المتمردين نيّتهم مواصلة الحرب حتى إسقاط نظام ديبي، خصوصاً مع تأكيد المتحدث باسم «جبهة التناوب والوفاق في تشاد»، كينجابي أوغوزيمي دي تابول، أول من أمس، وجود نيّة لـ«مواصلة الهجوم»، على العاصمة. ولا تقتصر مخاوف المجلس العسكري على المتمردين، بل أيضاً على 30 حزباً تشادياً معارضاً، نددوا بما سمّوه «عملية انقلاب» بقياد ديبي الابن. ودعوا إلى «إقامة مرحلة انتقالية يقودها مدنيون من خلال حوار شامل». وطالبت الأحزاب المعارضة «بعدم الانصياع للقرارات غير القانونية وغير الشرعية وغير النظامية، التي اتخذها المجلس العسكري الانتقالي، خصوصاً الميثاق الانتقالي وحظر التجول».

وقال أحد زعماء المعارضة، ساكسيس مارسا، في رسالة مصورة نُشرت على الإنترنت، أمس: «يقول لنا الشعب التشادي إنه لا يريد انتقال السلطة إلى سلالة حاكمة. لا يريد الشعب التشادي الاستمرار مع نفس المؤسسات التي أوجدت الوضع الحالي». وتشي ضبابية الموقف في نجامينا بتطورات سلبية بالنسبة إلى دول الجوار. في السودان مثلاً، دعت وزارة الخارجية بعد مقتل ديبي الآب «كافة الأطراف التشادية إلى التهدئة ووقف الاقتتال، بما يضمن أمن واستقرار تشاد وسلامة مواطنيها». ونقلت وسائل إعلام سودانية عن حاكم ولاية غرب دارفور، محمد عبد الله الدومة، تحذيره من نزوح لاجئين تشاديين إلى ولايته. مع العلم أن الولاية شهدت اشتباكات قبلية أدت إلى نزوح الآلاف، ودفعت الأمم المتحدة إلى استنفار جهودها لإعالة النازحين. أما في ليبيا، التي شكّل تدفق السلاح والمسلحين منها إلى تشاد، محطة محورية في الصراع، فإن المخاوف التي قد تنعكس على الجنوب الليبي، تهدّد السلام الهشّ الذي تعيشه البلاد في الفترة الأخيرة، خصوصاً في حال تدفق اللاجئين من تشاد إلى ليبيا.

وتبقى الجهة الغربية الأكثر سخونة، لارتباط تشاد بحدود طويلة مع ثلاث دول: النيجر ونيجيريا والكاميرون. وفي هذا الشريط، خصوصاً في محيط بحيرة تشاد، حيث تلتقي حدود البلدان الأربعة، يدور القتال ضد «بوكو حرام». وسبق أن انتقدت تشاد مراراً نيجيريا، لعجز جيشها عن مواكبة الهجمات التشادية على الجماعة، معتبرة أن ضعف الجيش النيجيري يُساهم في استمرارية «بوكو حرام». ولسنين طويلة، ظلّت تشاد رأس حربة دول الساحل الخمس (مالي وبوركينا فاسو والنيجر وموريتانيا وتشاد). وسبق للرئيس التشادي الراحل أن ردّد، العام الماضي، أن «جنودنا يموتون وحدهم من أجل بحيرة تشاد والساحل، بالتالي لن يشارك أي جندي تشادي في عملية عسكرية خارج البلاد»، قبل أن يتراجع ديبي عن قراره، معلناً إرسال 1200 جندي إلى بحيرة تشاد، بعد قمة دول الساحل في نجامينا، في فبراير/شباط الماضي. لكن انشغال تشاد في مأزقها الداخلي، قد يعيد ترتيب الأولويات، مع تبديل فرنسا والولايات المتحدة استراتيجيتهما في الساحل.

> أحد زعماء المعارضة: الشعب يرفض انتقال السلطة إلى سلالة حاكمة
>
> سيحضر ماكرون تشييع «صديق فرنسا الشجاع» اليوم في نجامينا

فباريس التي فكرت سابقاً في الانسحاب عسكرياً من منطقة الساحل، قد تجد نفسها ملزمة بالبقاء فيه لأكثر وقت ممكن، بفعل ضعف السلطات الحاكمة في الدول الخمس. وسبق للأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس، أن اقترح إجراء حوار مع بعض المجموعات المسلحة بالساحل، على غرار ما حدث بين واشنطن وحركة «طالبان» في أفغانستان. والأطراف المقصودة بـ«الحوار»، ليست سوى إياد أغ غالي، زعيم تنظيم «أنصار الدين» من قبائل الطوارق في شمال مالي، ويقود حالياً تحالف «جماعة نصرة الإسلام والمسلمين»، المقربة من تنظيم «القاعدة». وأيضاً أمادو كوفا، زعيم جماعة تحرير ماسينا، من قبيلة الفولاني وسط مالي، وهي جزء من هذا التحالف. وتحاول عدة أطراف دولية عزل أغ غالي وكوفا، عن تنظيم «القاعدة في بلاد المغرب»، و«كتيبة المرابطين». وفتح باب للحوار والمصالحة. لكن ماكرون أنهى حالة الجدل في هذا الشأن، في فبراير الماضي، بالقول: «خلال الأسابيع الأخيرة، عزّزنا التوافق مع محاورينا في دول الساحل، حول اعتبار أن إياد أغ غالي وأمادو كوفا عدوان، ولا يمكن أن يكونا بأي حال من الأحوال محاورَين». في المقابل، فإن سياسة واشنطن بقيادة الرئيس الجديد جو بايدن، تهدف إلى إبقاء التعاون العسكري أولوية في الساحل الأفريقي، وهو ما أكده، في فبراير الماضي، وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن بقوله «في الوقت الذي تسعى فيه الجماعات التابعة لداعش والقاعدة إلى توسيع نطاق انتشارها في جميع أنحاء أفريقيا، ستواصل الولايات المتحدة العمل بشكل وثيق مع شركائها الأفارقة». وشدّد على أنه «سنبني على الجهود القائمة في غرب أفريقيا، وتتبادل الدروس في الحرب العالمية ضد التطرف العنيف».

ومنذ سنة 2013، قادت باريس الجهود الدولية وتدير حالياً 5100 عسكري تُشرفوا ضمن عملية «برخان». وتُشرك بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في مالي، وهي قوة لحفظ السلام، أكثر من 15 ألف فرد من العناصر النظامية من 60 بلداً. ويُشكّل حوالي 5 آلاف جندي من القوات المشتركة لمجموعة دول الساحل الخمس. وفي يونيو/حزيران الماضي، تشكّلت فرقة العمل العسكرية الأوروبية «تاكوبا»، وهي تواصل بناء قدراتها، مع تقديم الولايات المتحدة الدعم اللوجستي والتدريب وتنظيم عمليات في جميع أنحاء المنطقة.

(العربي الجديد)

شرق غرب

الصين تدين تفجير باكستان

دانت الصين، أمس الخميس، على لسان المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية وانغ ينبين «بشدة» عملية التفجير التي استهدفت فندق «سيرينا» في مدينة كويتا الباكستانية، حيث كان يقيم السفير الصيني نونغ رونغ. وأوضح وانغ أن السفير الصيني لم يكن موجوداً في الفندق لحظة الانفجار الذي وقع في الموقف، ولم يُسجل وقوع أي ضحية صينية في الهجوم الذي تبنته حركة طالبان باكستان.

(فرانس برس)

إثيوبيا: جماعة مسلحة تسيطر على مقاطعة سيدال

ذكرت لجنة حقوق الإنسان الإثيوبية الحكومية، مساء أول من أمس الأربعاء، أن جماعة مسلحة سيطرت على مقاطعة سيدال في منطقة كماشي بإقليم بني شنقول قمز، غربي البلاد، وأن تقارير وردت عن ارتكابها أعمال قتل بحق مدنيين وخطف موظفين عموميين. وأضافت اللجنة أنها تلقت تقارير عن أن المقاطعة «تحت سيطرة شبه تامة لجماعة مسلحة منذ 19 إبريل/نيسان» الحالي، من دون أن تذكر اسم الجماعة.

(رويترز)

تايلاند: أزمة ميانمار تختبر مصداقية «آسيان»

أكد المتحدث باسم وزارة الخارجية التايلاندية تاني سانغرات، أمس الخميس، أن دول جنوب شرق آسيا «آسيان» تدرك حجم التطلعات الدولية لتحقيق نتائج ملموسة من المحادثات بشأن ميانمار. بدوره، اعتبر مسؤول تايلاندي رفيع، أن القمة المخصصة لبحث وضع ميانمار، والمقرر عقدها غداً السبت، في إندونيسيا ستكون بمثابة اختبار لمصداقية «آسيان». ومن المقرر أن يشارك قائد الانقلاب العسكري في ميانمار، الجنرال مين أونغ هلاينغ في القمة.

(فرانس برس)

مقابلات وبحوث واشتراطات في حالات السجناء السياسيين

مصر: ذرائع أمنية «تقيّد» العفو الرئاسي

يواصل النظام المصري تجاهل إحداث انفراجة حقيقية في ملف المعتقلين والسجناء السياسيين، مركزاً هذه المرة على ذرائع أمنية لعدم شمولهم بالعفو الرئاسي الأخير

القاهرة ـ **العربي الجديد**

جدّد قرار العفو الرئاسي الصادر عن الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي يوم الثلاثاء الماضي لمناسبة شهر رمضان، تأكيد سياسة النظام السلبية تجاه ملفي المعتقلين السياسيين قيد المحاكمة والسجناء السياسيين، المدانين في أحداث تعود لمرحلة انقلاب يوليو/تموز 2013، وما تضمنها من تظاهرات احتجاجاً على فض اعتصام رابعة العدوية. كما طاولت هذه السياسة التظاهرات المعارضة للتنازل عن جزيرتي تيران وصنافير للسعودية، التي اندلعت في ربيع 2016. في المقابل، يسعى سياسيون ونقابيون وصحافيون وحقوقيون تربطهم علاقات جيدة بالسلطة، لإقناع النظام بالإقدام على خطوة واضحة لحلحلة هذين الملفين، بغية تصفية بؤر القلق في الشارع في ظل تعدد الأخطار الاستراتيجية الحالية وعلى رأسها سد النهضة. ويرى هؤلاء أن إقفال الملفين يشكّل رداً على التحذيرات الغربية ذات الخلفية الحقوقية، التي يؤمن بعض الأشخاص ذوي الحيثية من مختلف دوائر النظام، بأن لها علاقة غير مباشرة بالتعاطي الغربي السلبي مع الرؤية المصرية في قضية سد النهضة أيضاً.

ويختلف قرار العفو الذي يتضمن الأسماء عن قرارات سابقة، في كونه يُعدّ من قبل العديد من الجهات الأمنية ولا يشمل بالضرورة سجناء على ذمة الجرائم التي يسمح العفو الخاص بالإفراج عنها في المناسبات. وقد يشمل القرار مدانين في الجنايات والجنح المضرّة بأمن الحكومة من الخارج والداخل، بالإضافة إلى المفرقعات والرشوة، وجنايات التزوير، والجرائم الخاصة بتعطيل المواصلات، والجنايات المنصوص عليها في قانون الأسلحة والذخائر، وجنايات المخدرات والاتجار فيها، وجنايات الكسب غير المشروع، والجرائم المنصوص عليها بقانون البناء، وغيرها من القضايا التي لا تطبق فيها قواعد الإفراج الشرطي أو بمضي نصف المدة للمستحقين.

لكن قرار العفو الأخير اختلف عن المأمول صدوره من قرارات، وتشابه مع قرار العفو السابق الصادر في شهر رمضان من العام الماضي، في أن غالبية المذكورين هم من المدانين في قضايا جنائية عادية، وحتى في قضايا جنح بسيطة صدرت فيها الأحكام من المحاكم العسكرية. وظهر أن غالبية المستفيدين من العفو هم من المواطنين الذي اعتُقلوا وحُوكموا بصورة سريعة عام 2020 أمام القضاء العسكري ودينوا بارتكاب جنح عسكرية، لتورطهم في مخالفات البناء، إلى حد العفو عن بعض الأشخاص الذين دينوا في مخالفات متعددة، تتراوح بين مخالفتين ونحو 50 مخالفة. وكان قرار العفو الصادر في فبراير/شباط 2020 هو أول قرار محدد الأسماء يصدره السيسي يضم عدداً من السجناء الجنائيين في قضايا بسيطة للعفو، إلى جانب القضايا ذات الطابع السياسي، كالتظاهر والعنف والإرهاب والانتماء لجماعة محظورة وجرائم ضباط الشرطة، من دون مبررات معلنة أيضاً. وهو الأمر الذي كان استثنائياً وتحول في القرار الأخير إلى قاعدة، بل أصبحت النسبة الكاسحة من المستفيدين هي من المدانين في قضايا جنائية بسيطة.

وعلى عكس ما حدث العام الماضي، عندما لم يروج النظام للقرار كما كان يحدث من قبل، باعتباره يمثل انفراجة اجتماعية أو سياسية، اعترافاً بخلوه من أسماء ضحايا القضايا التي تهم الرأي العام، روّج النظام هذا العام عبر وسائل الإعلام المملوكة له والموالية للقرار على نطاق واسع قبل إعلان الأسماء. ووصف القرار بـ«الاستجابة السريعة للتوصيات الصادرة عن المؤتمر الذي عقده المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، التابع للمخابرات العامة، الشهر الماضي، والتي تضمنت مد جسور التفاهم مع المجتمع المدني الداخلي والخارجي وإعادة العمل بقرارات العفو الرئاسي عن المحكومين». وسبق أن ذكرت مصادر مطلعة في تصريحات سابقة لـ«العربي الجديد»، أن هذه التوصيات أُدخلت بناء على مقترحات بعض الشخصيات السياسية والإعلامية والنقابية التي تنخرط في المحاولات الحالية، فضلاً عن بعض الإعلاميين الذين يلعبون دور قنوات الاتصال بين دائرة عباس كامل ودول أجنبية. لكنها في الوقت نفسه تقف حتى الآن عند كونها توصيات، فلم يتم التفكير بعد في طريقة لتنفيذها، أو لإحداث تغيير حقيقي في مقاربة النظام لتلك الملفات.

صدر قرار العفو الاخير يوم الثلاثاء الماضي (فرانس برس)

وبالتالي فإن الخطوة الأخيرة لم تقتصر فقط على إثبات أن أولويات النظام مختلفة عما يتم الترويج له في وسائل إعلامه، وإصراره على انسداد الأفق بالنسبة للمطالبات النخبوية والشعبية عبر صفحات مواقع التواصل الاجتماعي، بل أيضاً حرصه على توجيه رسائل غير صحيحة للخارج بالادعاء بأنه يفرج عن آلاف السجناء، لكنه في الحقيقة يعمل على إخلائها من نوعية واحدة فقط منهم، هم أصحاب الجنح البسيطة.

ويقصد النظام بهذه الخطوة ترجمة التصريحات السابقة التي أدلى بها السيسي وعدد من وزرائه على مدار سنوات، بالإدّعاء بأن الدولة تعامل السجناء السياسيين على قدم المساواة مع مرتكبي أي جرائم أخرى. وبالتالي فإن العفو الرئاسي يتضمن للمرة

> تلقى عدد من السجناء وعوداً صريحة بالعفو دون تحقيق ذلك

الثالثة على التوالي سجناء جنائيين في المقام الأول، وهو ما يمثل تكريساً لتجاهل السجناء السياسيين، الذين كانوا في السابق المستفيدين الأبرز والطبيعيين من قرارات العفو الاستثنائية، بسبب عدم تطرق قرارات العفو الاعتيادية والإفراج المشروط لحالاتهم. كما يهدف القرار إلى المضي قدماً في الخطة الحكومية التي بدأت العام الماضي قبل حملة اعتقالات مخالفات البناء، لتخفيف الازدحام داخل السجون بهدف الحد من انتشار فيروس كورونا بين السجناء، وتعقيد الإجراءات المتبعة لحماية السجناء من العدوى. وهو الأمر الذي كان سبباً أساسياً لضخامة عدد المستفيدين من العفو أيضاً في أشهر فبراير/شباط وإبريل/نيسان ومايو/أيار من العام الماضي. وتعتمد السجون منذ عام تقريباً إجراءات غير معتادة في ما يتعلق بتقليل الإجازات والكشف الطبي المستمر على السجناء والضباط وأفراد الشرطة، فضلاً عن منع الزيارات تماماً.

وأعاد مصدر أمني التذكير في حديث لـ«العربي الجديد» بما كان قد قاله سابقاً لجهة أنّ كثافة الإشغال في عدد من السجون انخفضت بشدة، عكس السجون المخصصة للسجناء السياسيين وقضايا التظاهر والإرهاب التي ما زالت عالية، وأن مصلحة السجون بدأت في تنفيذ خطة لنقل أعداد من السجناء بين السجون لإعادة توزيعهم.

من جهة ثانية كشف المصدر أن اللجان الخاصة في السجون المكلفة بفحص ملفات السجناء السياسيين والمحبوسين احتياطياً على ذمة قضايا سياسية، المشكّلة أساساً من ضباط الأمن الوطني وبالتنسيق مع المخابرات العامة والمخابرات الحربية ورئاسة الجمهورية، عقدت بين شهري يناير/كانون الثاني ومارس/آذار الماضيين لقاءات شخصية، متكررة في بعض الأحيان، مع أكثر من 300 سجين في سجون مجمع طره والوادي الجديد وأسيوط وبرج العرب وجمصة. وتم ترشيح أسمائهم من قبل اللجنة الخاصة بالعفو المشكّلة بقرار من رئيس الجمهورية، ومن المجلس القومي لحقوق الإنسان وشخصيات سياسية أخرى، ودارت مناقشات حول تصورات السجناء والمحبوسين، وعدد كبير منهم معروفون للرأي العام، للمستقبل السياسي وموقفهم من اتجاهات الدولة في مختلف المواضيع في الفترة الأخيرة.

وأضاف المصدر أن عدداً كبيراً من هؤلاء السجناء تلقوا وعوداً صريحة بالعفو قريباً، مع التشديد على ضرورة التزام الصمت بعد الخروج وعدم التفاعل مع وسائل التواصل الاجتماعي والإعلام. ومرّ وقت طويل من دون تحقيق ذلك، بينما تم تسجيل ملاحظات سلبية على عدد منهم بسبب تطور المناقشات في بعض الحالات لمشادات كلامية.

وذكر المصدر أنه تم إجراء بحوث اجتماعية لأكثر من ألفي سجين لدراسة إمكانية العفو عن الحالات الأكثر احتياجاً وتأزماً على المستوى الاقتصادي. غير أنه لم يتم البت في الأمر بشكل نهائي حتى الآن، بسبب إدعاء الأمن الوطني والمخابرات العامة في توصياتهم بوجود خطورة في إحياء الامتدادات الاجتماعية لتيار الإسلام السياسي، ولا سيما أن نسبة كبيرة من السجناء المدانين بفترات عقوبة طويلة، خصوصاً السلفيين، قد يمثلون مشكلة في متابعتهم ومراقبتهم وتحركهم بعد الخروج، من وجهة النظر الأمنية.

وبعد كل قرار عفو في العامين الأخيرين يصاب السجناء وذووهم بخيبة أمل عارمة تتسبب في حالة من الغضب، خصوصاً داخل السجون شديدة الحراسة التي تضم أكبر عدد من السجناء المحكومين في قضايا ذات طابع سياسي. وأبرز تلك القضايا، التظاهر والعنف المتهمين فيها بالانضمام لجماعة الإخوان وجماعات إسلامية أخرى، ويعود معظمها إلى عامي 2013 و2014، خصوصاً الأحداث التي وقعت بمحافظات الصعيد في أعقاب فض اعتصامي رابعة العدوية والنهضة.